

حكم تحديد النسل

بقلم

عبد العزيز بن الصديق



حكم تحديد النسل

بقلم
عبد العزيز بن الصديق



بسم الله الرحمن الرحيم

تكرر السؤال عن حكم تحديد النسل غير مرة
من جهات مختلفة وقد رايت لاجل ذلك ان اقول
قولى فيه. واقدم لمن سأل عنه ما ظهر لى الآن فى
ذلك. ووصل اليه اجتهادى فى النظر فى ادلته، والله
تعالى أسأل المعونة والتوفيق فاقول:

مسألة تحديد النسل. او تنظيمه صارت من
مشاكل الساعة وكثر الاخذ والرد فيها. وطال الجدل
بين الباحثين فى شأنها فى حين انها لا تحتاج الى شىء
من كل هذا مطلقا

وانما جاء الخلاف من تدخل من لا علم له فى
المسألة. ومن عدم فهم النصوص على حقيقتها .

ولمعرفة القول الحق فى هذه المسألة يجب ان
نعلم اولاً: حكم النكاح من أصله

ثم نعلم ثانيا الغرض المقصود بالذات من النكاح
او الزواج ولعلنا اذا القينا نظرة خاطفة عابرة على

هذين الامرين يظهر لنا جليا. وبسهولة حكم تنظيم
النسل، او تحديده بصورة تسد علينا باب الخلاف.
والتزاع بالمرّة

لهذا نقول: اختلف العلماء في النكاح بين الوجوب
والندب والاباحة، قالوا وقد يكون مكروها، او حراما
والذين قالوا بوجوبه عللوا ذلك بالخوف من
العنت اي الوقوع في جريمة الزنا، اما اذا لم يخف
الوقوع في ذلك فلا يجب عليه (1) ونقل الغزالي في
الاحياء عن بعضهم انه قال: الافضل تركه في زماننا
هذا. قالوا وقد كان له فضيلة من قبل اذ لم تكن
الاكساب محظورة، واخلاق النساء مذمومة وهؤلاء

(1) واكن مذهب الكافة انه لا يجب ولو مع خوف
العنت فالامر به عند العلماء كافة امر ندب لا ايجاب قال
النووي فلا يلزم التزوج ولا التسري سواء خاف العنت
ام لا. هذا مذهب العلماء كافة ولا يعلم احدا اوجبه الا
داود ومن وافقه من اهل الظاهر ورواية عن احمد (قلت)
وقال اهل الظاهر انما يلزمه التزويج فقط ولا يانزمه الوطأ

لم ينكروا ما للزكاح من مزايا وفوائد ، ومحاسن ،
منها الولد، والذرية، ولكنهم قالوا مع فوائده هذه
ومزاياه، ومحاسنه، له آفات، ومساوى تطفى على
محاسنه، ومزاياه. وذكروا من مساويه الولد ايضا (1)
الذى يشغله عن دينه ويلقى به فى التهلكة بالتعرض
الى ما لا يجوز له التعرض له من الكسب الحرام
والوقوع فى المذلة لاجل الحصول على النفقة ووسائل
العيش، لا سيما بعد ان كثرت وسائل الحضارة

(١) يشهد لهذا حديث ابى مالك الاشعري مرفوعا ليس
عدوك الذى ان قتلته كان لك نورا وان قتلك دخلت الجنة
ولكن اعدى عدوك ولدك الذى خرج من صلبك ثم اعدى
عدوك مالك الذى ملكت يمينك، وحديث ابى سعيد الولد
مجبنة مبخله محزنة مجهلة. فى احاديث اخرى كثيرة فى
هذا الباب وقال الله تعالى انما اموالكم واولادكم فتنة ومن
فكاهة ابن عمر رضى الله تعالى عنه انه قال لرجل انك تحب
الفتنة قال انا قال نعم فلما راي ابن عمر ما داخل الرجل
من ذلك قال تحب المال والولد .

واتسعت طرق الرفاهية، واصبح ما ليس بضرورة ولا لازم من الضرورات الواجبة، واستدلوا على هذا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ياتى على الناس زمان يكون هلاك الرجل على يد زوجته واولاده يعيرونه بضيق المعيشة ويكلفونه ما لا يطيق حتى يورد نفسه الموارد التى يهلك فيها. وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما افلح صاحب عيال قط، وبقوله صلى الله عليه وآله وسلم قلة العيال احد اليسارين

وقالوا التجربة دلت على هذا فما سلم ذو عيال من الوقوع في الهوان والمذلة كيفما كان حاله . والانسان يجب عليه ان يصون نفسه عما يوقعه في الهوان، والمذلة. والخضوع للمخلوق كما قال صلى الله عليه وآله وسلم لا ينبغي للمؤمن ان يذل نفسه. ونهى عن مسألة الناس، واخبر ان المسألة لا تزال بالرجل حتى يبعث وليس في وجهة سزعه لحم في احاديث اخرى كثيرة تدل على قبح التعرض لسؤال الناس وطلب النوال منهم، ولا شك ان اهم الاسباب التي

توقع المرء في هذه المذلة الشنيعة هي العيال، كما لا يخفى، ورؤى سفيان بن عيينة وهو الامام الذى له مقامه المشهور واقفا بباب السلطان فقيل له ما هذا موقفك فقال وهل افلح صاحب عيال ؟!

ومن هنا ذهب قوم الى انه اذا آانس الانسان من نفسه عدم الاستطاعة، والعجز عن القيام بحقوق الزوجة من نفقة وغيرها وظن انه ربما يقع في المحذور من التعرض للكسب الحرام لاجل النفقة يحرم عليه النكاح، وهذا حكم صحيح لا نزاع فيه .

ولهذا قال الغزالي في الاحياء بعد ان ذكر مزايا وآفات النكاح ما نصه : - فهذه مجامع الآفات . والفوائد، فالحكم على شخص واحد بان الافضل له النكاح . او العزوبة مطلقا قصور عن الاحاطة بمجامع هذه الامور . فان انتفت الفوائد واجتمعت الآفات فالعزوبة افضل وان تقابل الامران وهو الغالب ينبغي ان توزن بالميزان القسط حظ تلك الفائدة في الزيادة من دينه، وحظ تلك الآفات في النقصان منه . فاذا

غلب على الظن رجحان احدهما حكم به. قال واطهر
الفوائد الولد وتسكين الشهوة. واطهر الافات الحاجة
الى كسب الحرام والاشتغال عن الله تعالى .

هذا كلام الغزالي رحمه الله تعالى وهو ظاهر في
ان النكاح تابع لرغبة الانسان ومصلحته فان كان
يرى فيه المصلحة فله ان ينكح والا فلا

ثم بعد القول بان النكاح مستحب وندوب في
حق من يقدر عليه هل المراد منه بالذات هو النسل
والذرية. أو احصان الفرج والتعفف عن الحرام .
والحصول على الزوجة التي تشارك الرجل في حياته
وتساعده على الحياة المنزلية، وتكون عوناً له على
دينه ودنياه .

قد يكون المراد من النكاح هذه الامور كلها
ايجاد الذرية والاحصان والحصول على المعين على
مشؤون الحياة .

ولكن الذى يظهر لمن تتبع النصوص ان الغرض
الاهم من النكاح هو الاحصان. والعفاف. والحصول

على المرأة الصالحة التي تكون افضل عون للرجل على
شؤون الحياة ، واما الذرية ووجود النسل فأمر عرضي
بالنسبة لهذين الغرضين (1)

وهذا يظهر جليا من قوله صلى الله عليه وآله
وسلم يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج
فانه احسن للفرج ، واغض للبصر . ومن لم يستطع
فعليه بالصوم فانه له وجاء . وقال صلى الله عليه وآله

(!) والاحاديث الواردة في الترغيب بالزواج بالولود
انما هي ارشاد الى خصال الكمال في الزوجة وليس معناها
ان الولد هو المقصود بالذات من النكاح بدليل قوله
عليه السلام فاظفر بذات الدين فلو كانت ذات الدين عقيما
لا تلد فهي مقدمة في النكاح على الولود غير ذات الدين
جزما . بل قال عليه الصلاة والسلام ثلاثة حق على الله تعالى
عونهم المجاهد في سبيل الله والمكاتب الذي يريد الاداء
والناكح الذي يريد العفاف فلم يقل الذي يريد الولد . ولو
كان هو المطلوب من النكاح لكان النص عليه هنا اولى في
الترغيب في الولد لانه اخبر ان الله جعل العون على ذلك حقا
عليه سبحانه وليس بعد هذا في الترغيب شيء

وسلم من تزوج امرأة لعزها لم يزد الله الا ذلا ومن
تزوجها لمالها لم يزد الله الا فقرا، ومن تزوجها
لحسنها لم يزد الله الا دناءة ومن تزوج امرأة لم يرد
بها الا ان يغض بصره، ويحصن فرجه، او يصل رحمه
بارك الله له فيها بارك الله له فيها

فهذا وغيره مما لم نذكره صريح في ان الترغيب
في النكاح انما هو لاجل الاحسان والتعفف
وقد صرح بهذا الغزالي في احبائه فقال بعد ان
ذكر حديث معشر الشباب ان سبب الترغيب فيه خوف
الفساد في العين والفرج

وقال صلى الله عليه وآله وسلم من تزوج فقد
استكمل نصف الايمان فليتق الله في النصف الباقي
قال الغزالي: وهذا اشارة الى انه فضيلة لاجل التحرز
من المخالفة تحصنا من الفساد، فكان المفسد لدين المرء
في الاغلب فرجه، وبطنه (1) وقد كفى بالتزويج احدهما

(1) بهذا ورد النص عن الرسول صلى الله عليه وآله
وسلم في احاديث كثيرة كحديث ابي برزة انما اخشئ
عليكم شهوات الغي في بطونكم وفروجكم ومضلات الهوى

وقال صلى الله عليه وسلم ما للشياطين سلاح
في الصالحين ابلغ من النساء فتزوجوا
فهذه الاحاديث وغيرها مما لم نذكره تشير الى
ان الغرض الاهم من النكاح . او الزواج هو الاحصان
والبعد عن الوقوع في الحرام وجريمة الفاحشة الموبقة
لصاحبها . ويؤيد هذا دعاء النبي صلى الله عليه وآله
وسلم اللهم انى اعوذ بك من شر سمعى وبصرى .
وقلبى . وسنى .

واما المقصد الآخر وهو الحصول على المرأة الصالحة
التي تشارك الانسان في حياته . وتعينه على شؤون دينه
ودنياه فهو من اهم مقاصد الشارع في الزواج ، ولهذا
عد المرأة المثالية في دينها واخلاقها ، وطاعتها لزوجها
وحسن قيامها بشؤونه من النعم بل من افضل ما يعطاه
المرء في الدنيا . بل جعل وجود مثل هذه المرأة مقارنا
في الفضل لاستقامة الرجل في نفسه . وذكره لربه قال
صلى الله عليه وآله وسلم ما استفاد المؤمن بعد تقوى
الله تعالى خيرا له من زوجة صالحة ان امرها اطاعته

وان نظر اليها سرته وان اقسم عليها ابرته . وان غاب عنها نصحته في نفسها وماله . وقال صلى الله عليه وآله وسلم اربع من اعطيهن فقد اعطى خير الدنيا والآخرة قلبا شاكرا ولسانا ذاكرا . وبدنا صابرا . وزوجة لا تبغيه حوبا في نفسها وماله وفي حديث آخر خير ما اتيه الناس قلبا شاكرا ، ولسانا ذاكرا وزوجة صالحة تعينه على دنياه ودينه . وفي حديث آخر من سعادة ابن آدم المرأة الصالحة

وقد فضل صلى الله عليه وآله وسلم الزناء القرشيات على غيرهن من العربيات لحنوهن على اولادهن في صغرهم . وحسن تديرهن لاموال الازواج فقال صلى الله عليه وآله وسلم خير نساء ركبهن الابل صالح نساء قریش احناه على ولد في صغره . وارعاه على زوج في ذات يده

ولاجل هذا الغرض حذر صلى الله عليه وآله وسلم ان يتزوج الانسان المرأة لمالها . او لجسالتها . او لحسبها . كما يفعل اغلب الناس

واخبر ان ذلك قد يفوت معه المراد من الزواج وهو حسن العشرة بالقيام بحقوق الزوج وشؤون حياته لانه قد تكون المرأة الجميلة الحسبية الغنية، لا خلق لها ولا اهتمام بشؤون البيت بخلاف المرأة المتدينة العالمة بما يجب عليها من حقوق الزوج فانه ينتفع بها وبتدبيرها الحسن وذلك هو المقصود الاهم من الزواج واما الجمال والحسب، والمال. والاولاد فذاك امر ثانوي بالنسبة الى هذا المطلب .

فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا تزوجوا النساء لحسنهن فعسى حسنهن ان يرديهن، ولا تزوجوهن لاموالهن فعسى اموالهن ان يطغيهن ولكن تزوجوهن على الدين ولامة خرقاء سوداء ذات دين افضل وقال عليه الصلاة والسلام تنكح المرأة على احدى خصال: لجمالها، ومالها وخلقها، ودينها، فعليك بذات الدين والخلق.

وقد لاحظ كثير من الائمة هذا المقصد في شان النكاح. وقالوا لا حق للمرأة في الجماع (1) بمعنى انه

(1) وهو المعروف من مذهب الشافعية والهادوية

إذا لم يات الرجل زوجته ولم يجامعها فلا يجبر عليه
ولا يؤمر بالفراق

كانهم لاحظوا ان المراد من الزوجية ليس هو
المتعة حتى يجب الفراق بعدها. بل المقصود منه هو
العشرة والمعاونة على الحياة

واستدلوا على هذا بحديث المرأة التي جاءت
الى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم تشتكى اليه
ضعف زوجها عن الجماع وانه ليس معه الا مثل الهدبة
من الثوب. فلم يسمع الرسول صلوات الله عليه وءاله
شكواها. ولم يفرق بينهما لاجل ذلك .

قالوا فلو كان الجماع شرطاً في النكاح لفرق
بينهما في الحين ومن هنا قالوا لا فسخ بشيء من العيوب
التي تمنع الوطأ. وانما في ذلك الخيار لا غير حتى في
العنة، والجب، فلو كان الغرض من النكاح الجماع

لكان الفسخ واجبا بالعيوب المانعة منه مع انهم لم يقولوا بهذا (1)

ثم الذين قالوا بحق المرأة في الجماع قالوا يكفى في ذلك تغييب الحشفة في الفرج بدون انزال النطفة التي يكون منها الولد الا الحسن البصري فانه اشترط الانزال. وهذا شيء انفرد به وحده وخالفه سائر الفقهاء. وقالوا يكفى في ذلك ما يوجب الحد الشرعي. وهو مجرد الايلاج. وان لم يكن انزال وكذلك لم يقل احد من الفقهاء بان النكاح يفسخ بعقم المرأة او الرجل. مما يدل على ان الولد غير مقصود بالذات من الزواج والعيوب التي اثبت بها الخيار من يقول به

(1) والخلاف في الرد بالعيوب شهير طويل ومن حقق النظر في ادلته لم يجد في ذلك ما ينهض للاحتجاج على الرد بالعيوب المذكور في كتب الفقهاء. وقد اتى على ادلة ذلك ابن تيمية في المحلى وبين ما فيها ثم اختار عدم الرد بعيوب من العيوب انظر ج 109/10

خمس، ثلاثة منها يشتركان فيها وهي: الجنون. والجدام
والبرص .

ونوعان ينفرد بهما احدهما عن الآخر ففي
الرجل الجب، والعنة او الاعتراض. وفي المرأة الفتق
او الرتق .

وعلى ضوء هذا التمهيد يظهر لنا حكم مسألة
تحديد النسل او تنظيمه لان الفرع تابع لاصله. ويدور
حكمه مع حكمه .

وذلك اننا اذا حكمنا بان النكاح من أصله غير
واجب. وانما هو على حسب الرغبة والمصلحة التي
تظهر. وتطراً اللهم الا ان خاف الانسان العنت.
والوقوع في جريمة الزنى فيجب عليه لاجل الاحصان
كما قلنا - على قول من اوجبه من الاثمة في هذه الحالة.
لا لأجل النسل. لان الشارع امر به في هذه الحالة
لاجل الاحصان كما تقدم

اقول اذا حكمنا بان الزواج من أصله غير
واجب. بل ولا مندوب مطلقا. فكيف نحكم على

الفرع المترتب عليه. والمتسبب عنه بانه واجب فعله
او محذور تركه

هذا امر لا يسع في دائرة العقل. ولا يقول بند
من له مسكة من العلم فالرجل اذا ظهر له عدم المصلحة
في وجود نسل له. او خاف من نفسه الوقوع في التعرض
لمذلة السؤال. او الحرج في المعيشة. فجائز له ان يعمل
ما يحول بينه وبين الولادة. او ما يمنع عنه تكاثر
الاولاد كما هو الحال والحكم في الاصل وهو النكاح تماما
فكما ان الشرع اعطى للانسان الحرية في الزواج
فكذلك اعطاه الحرية في الولادة وعدمها. فمن رأى
تكاثر الاولاد يعكر عليه صفو حياته، ويوقعه في
مشاكل اجتماعية. فله ان يحول بينه وبين ما يضره
ويعكر عليه صفو الحياة. كما قالوا بكراهة الجمع
بين المرأتين اذا كان يخشى التنغيص في المعيشة.
ويضطرب به امر المنزل

قال الغزالي في الاحياء من الليات الباعثة على
العزل الخوف من كثرة الحرج بسبب كثرة الاولاد

والاحتراز من الحاجة الى التعب في الكسب ودخول
مداخل سوء قال وهذا ايضا غير منهى عنه
والذين قالوا بكراهة استعمال الوسائل المانعة
من الحمل شرطوا في ذلك عدم اذن المرأة اما اذا
اذنت فلا كراهة .

قالوا والكراهة هنا للتنزيه لا غير اي لا محذور
فيها مطلقا وانما ترك امرأ فيه فضيلة

وقد اشار الى هذا المعنى الغزالي في الاحياء
فقال بعد ان صحح ان العزل (1) مباح يعني الانزال
خارج الفرج . وانما هو مكروه كراهة تنزيه ما نصه

(1) اباح العزل الشافعية ولو مع غير اذن المرأة واجازه
الثلاثة مع اذنها . وقد ذهب الى الرخصة فيه مطلقا جماعة
من الصحابة منهم علي، وسعد بن ابي قاص وابو ايوب .
وزيد بن ثابت . وجابر وابن عباس . والحسن بن علي . وخباب
بن الارت . وابو سعيد الخدري . وابن مسعود . وصحح هذا
المذهب ابن القيم في الهدى ج 4 / 31 / ط السنة المحمدية
وقد بين رحمه الله تعالى ان حجة المانعين غير قوية فراجع

لان اثبات النهي انما يكون بنص او قياس على
منصوص. ولا نص ولا اصل يقاس عليه بل ههنا اصل
يقاس عليه وهو ترك النكاح اصلا او ترك الجماع بعد
النكاح. او ترك الانزال بعد الايلاج فكل ذلك ترك
للافضل وليس بارتكاب نهى ولا فرق اذ الولد يتكون
بوقوع النطفة في الرحم. ولها اربعة اسباب النكاح .
ثم الوقاع. ثم الصبر الى الانزال بعد الجماع. ثم
الوقوف لينصب الماء في الرحم، وبعض هذه الاسباب
اقرب من بعض فالامتناع عن الرابع يعنى الوقوف
الينصب الماء في الرحم كالامتناع عن الثالث. وكذا
الثالث كالثانى. والثانى كالاول

وهذا تحرير بالغ من الغزالي رحمه الله تعالى
في حكم استعمال الوسائل المانعة من الحمل. ولم ار
احدا حرره مثله

والاحاديث المؤيدة لهذا والمفيدة ان الرجل له
الحق في العزل وعدم الانزال في الرحم مخافة الولد
اذا راي المصلحة في ذلك كثيرة جدا

منها حديث جابر جاء رجل من الانصار الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان لي جارية اطوف عليها وانا اكره ان تحمل فقال اعزل عنها ان شئت فانه سيأتيها ما قدر لها قال فلبث الرجل ثم اناه فقال ان الجارية قد حملت قال اخبرتك انه سيأتيها ما قدر لها. وفي رواية عند الطحاوي في شرح معاني الآثار ج 3 / 30 / قال له الرسول صلى الله عليه وآله وسلم نعم اعزل عنها (ومنها) حديث صرمه سأل الصحابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة بني سليم عن العزل فقال اعزلوا او لا تعزلوا ما كتب الله من نسمة هي كائنة الى يوم القيامة الا هي كائنة (ومنها) حديث عبادة قال اول من عزل نفر من الانصار فاتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا ان نفرا من الانصار يعزلون فقال ان النفس المخلوقة كائنة فلا أمر ولا نهى.

(ومنها) حديث ابي سعيد ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لم يفعل ذاك احدكم

ولم يقل لا يفعل ذاك احدكم فانها ليست نفس مخلوقة
الا الله خالقها

(ومنها حديث جابر كنا نعزل والقرآن ينزل فلو
كان شيء ينهى عنه لنهى عنه القرآن

(ومنها) حديث ابي سعيد مرفوعا اصنعوا ما
بدا لكم فما قضى الله تعالى فهو كائن. وليس من ذل
الماء يكون الولد .

(ومنها) حديث ابي سعيد قال لما اصبنا سبي
خير سألنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن
العزل فقال ليس من كل الماء يكون الولد. واذا اراد
الله عز وجل ان يخلق شيئاً لم يمنعه شيء

الى غير هذا من الاحاديث الثابتة الدالة على
اباحة العزل (1) وترك الخيار فيه للانسان. وان امر
الحمل تابع للقدر، والعزل لا يقدم منه ولا يؤخر .

(1) وقد روى الطحاوي في شرح معاني الآثار ج
35 / 3 عن جابر اذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
في العزل .

واما من قال لا يجوز الغزل عن المرأة الا باذنها
فاستدلوا لقولهم بحديث عمر نهى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم ان يعزل عن الحرة الا باذنها وهو
حديث ضعيف لا يجوز ان يستدل به على منع ما
اباحه النصوص الصحيحة. وقد استوفيت الكلام
على سنده وطرقه في موضع آخر ولا اجد هنا نشاطا
للتوسع في الكلام عليه .

ومن اقبح ما في كتب الفقه بناء الاحكام
وتصحيح الاراء بالاحاديث الضعيفة مع معارضة
الاحاديث الصحيحة لها. والمقرر عند أهل العلم ان
الحديث الضعيف لا يجوز العمل به في الاحكام .
وتأسيس المسائل عليه بالتحليل والتحريم وانما اجازوا
ذلك في الفضائل والرغائب بشروط مقررة في محلها .
اما ان يؤخذ الحديث الضعيف وينشأ به حكم
في مسألة بجوازها او منعها فهذا ما لا يقول به عالم
يعتمد عليه. هذا اذا لم يكن في الباب الا ذلك الحديث
الضعيف اما اذا كان فيها ما يعارضه من الاحاديث

الصحيحة. فالقول بالحديث الضعيف حينئذ يدل على الجنون والخلبل وضعف الرأي. فاعلم هذا. ومن ليس له خبرة بعلم الاسناد ومعرفة الضعيف، والقوى منه لا بد ان يقع في هذه السقطة. كما وقع هنا ممن قال لا بد من استئذان المرأة في الغزل لاجل هذا الحديث وخلاصة البحث ان للرجل الحق الكامل في تنظيم نسله او تحديده اذا رأى مصلحته في ذلك

وذلك اما باستعمال الادوية التي تفسد النطفة عند وصولها الى الرحم. او باستعمالها هو لنفسه . او باستعمال الغلاف المانع من صب الماء في الرحم مباشرة. أو باستعمال المرأة نفسها ما يمنع عنها الحمل ولا ينبغي الجدال في هذا الامر، وكثرة الخوض فيه بالقييل والقيل وانما يبقى النزاع في هذه المسألة في ثلاثة امور وسأعرض لها هذا ليكون بحثنا جامعاً كافياً وهذه الامور الثلاثة هي:

١) النطفة اذا استقرت في الرحم ولم تدخل في طور التكوين الكامل هل يجوز اسقاطها ام لا

ب) الاجهاض وهو اسقاط الجنين كاملا هل يجوز ايضا.

ج) تعاطى الادوية التى يترتب عليها العقم بالمرّة

في الرجل او المرأة هل يجوز كذلك

اما الامر الاول وهو حكم اسقاط النطفة اذا

استقرت في الرحم ولم تدخل في طور التكوين. فقال

بعض العلماء لا يجوز لان اول مراتب وجود الولد

نزول النطفة في الرحم. واختلاطها بماء المرأة. وبذلك

تكون قد تهيأت واستعدت للحياة. وافساد ذلك يشبه

الواد المحرم. بخلاف ما اذا كانت النطفة فاسدة لا

يتكون منها ولد. او لم تصل الى الرحم بالمرّة فهذا لا

محذور فيه لان الولد لا يخلق من ماء الرجل وحده

بل من الزوجين جميعا فماء المرأة ركن في الانعقاد

فجرى المآل مجرى الايجاب والقبول في الوجود الحكمي

وقالوا كما ان النطفة في الفقار لا يتخلق منها الولد فكذا

بعد الخروج من الاحليل ما لم تمتزج بماء المرأة او دمها.

فهذا ملحظ من رأى منع اسقاط النطفة من الرحم

قبل طور التكوين وهو غير صحيح ولا مسلم في نظري

والصواب ان المرأة اذا لم تخش الضرر يجوز
ان تعمل الوسائل لاسقاط النطفة من رحمها ما لم
تصل الى طور التكوين ونفخ الروح فاذا بلغت طور
التكوين الكامل. وصارت مستعدة لنفخ الروح فيها
حرم ذلك بلا خلاف كما سيأتى

واستدلّ لهم على منع اسقاط النطفة بأنه يشبه الوأد
خطأً مبين وذلك ان الوأد لا يكون الا في الكامل
التكوين. وذلك لا يتم الا بعد ان يمر على النطفة
اكثر من اربعة اشهر .

وقد اعترض اليهود في زمن عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه على المسلمين في شأن العزل عن
نسائهم وعدم تركهم الماء يصل الى الرحم وقالوا لهم
هو الموءدة الصغرى فسأل عمر علياً رضي الله تعالى
عنهما عن ذلك فقال لا تكون موأودة حتى تمر
بالتارات السبع. ولقد خلقنا الانسان من سلالة من
طين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة
علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاماً فكسونا

العظام لحما ثم انشأناه خلقا آخر فتبارك الله احسن
الخالقين. فعجب عمر من قوله وقال جزاك الله نعالى
خيرا وفي رواية اخرى اطال الله بقاءك قال الحافظ في
الفتح واسناد هذه القصة جيد

وكذلك انكر ابن عباس ان يكون العزل وأداً
وقال المنى يكون نطفة ثم علقة ثم مضغة ثم عظما ثم
يكسى لحما . قال والعزل قبل ذلك كله
فالنطفة قبل ان تمر عليها هذه الاطوار لا يكون
لها هذا الحكم بدون خلاف ولهذا اقول لا مانع من
افسادها واسقاطها بالمرة اذا امن الضرر (1)

(1) والمانع من ذلك استدل بادلة منع العزل وقد علمت
انه لا يوجد دليل صريح في تحريمه وغاية ما قالوا فيه انه
مكروه كراهة تنزيه واشد ما ورد فيه انه الوأد الخفى وقد
قال الجمهور انه غير ظاهر في النهي خلافا لما زعمه ابن
حزم. قال الصنعاني في سبل السلام 3 / 146 / ط الحلبي فائدة
معالجة المرأة لاسقاط النطفة قبل نفخ الروح يتفرع جوازه
وعدمه على الخلاف في العزل ومن أجاز العزل أجاز المعالجة
ومن حرمه حرم هذا بالاولى .

وكثير من النساء يتعاطين وسائل لاسقاط النطفة
فيقعن في محذور وضرر عظيمين. فيجب ان تكون
العلامة مضمونة في ذلك والاحرم تماما

واما الامر الثانى. وهو اجهاض الجنين بعد ان
يتم خلقه وينفخ فيه الروح. ولم يبق له الا وقت
الولادة فهذا حرام بلا خلاف من احد. والذى يفعل
ذلك يكون جانبا في حكم الشرع قاتلا للروح تماما
لا فرق بينه وبين قاتل الرجل او المرأة

ولهذا يجب على من اعتدى على امرأة حامل
فاجهضها الدية ومن الجهل المركب والفسوق المضاعف
والاجرام المكرر ان المرأة تحمل من الزنا فاذا شعرت
بالجنين قد تم ولم يبق له الا ان يولد عملت على
الاجهاض تخلصا منه

وبهذا تكون قد ارتكبت اثمين كما قلنا احدهما
اعظم من الاخر الزنا وقتل الروح. وكان يكفيها اثم
وجريمة واحدة وهي الزنا
واما الامر الثالث وهو تعاطى الوسائل والادوية

التي يترتب عليها العقم بالمرّة فلا يجوز
 وقد اشغدت العزوبة على بعض الصحابة وارادوا
 الاختصاء فنهاهم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك
 والسر في هذا النهي انه قد يتوارد الناس على
 العقم فتقل الامة وتضعف عند محاربة عدوها
 بخلاف ما اذا اوقف النسل الى وقت الحاجة فان
 ذلك يجوز كما بيناه ولهذا اجاز العلماء معالجة تسكين
 الشهوة بالادوية لمن ايس له قدرة على النكاح الى ان
 يجد الاستطاعة والسبيل
 وقد امر الله تعالى بالاستعفاف عند عدم القدرة
 على النكاح وما كان وسيلة الى هذا الاستعفاف فيجوز
 استعماله لان الوسائل لها حكم المقاصد. وقد ارشد
 صلى الله عليه وآله وسلم الى الصوم لمن لم يجد
 الاستطاعة . وما كان مثله في اضعاف الشهوة فيعطى
 حكمه ويندرج في الامر به
 وليكن هذا آخر بحثنا وارجو ان يكون فيه غنية
 للسائلين وبالله التوفيق .